

مجلس التنمية الصناعية

الدورة التاسعة والأربعون

فيينا، 12-15 تموز/يوليه 2021

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت

اليونيدو وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

اليونيدو وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

تقرير من المدير العام

تقدّم هذه الوثيقة معلومات عن مساهمة اليونيدو في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد أعدت هذه الوثيقة تماشياً مع قراري المؤتمر العام م ع-15/ق-1 وم ع-16/ق-2، ووفقاً لاستنتاج لجنة البرنامج والميزانية 6/2016 والفقرة الفرعية (هـ) '1' من مقرّر مجلس التنمية الصناعية م ت ص-44/م-9، حيث طلب إلى المدير العام والأمانة تعزيز الحوار والتواصل مع ممثلي الدول الأعضاء بشأن مساهمة اليونيدو في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفي عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

لدواعي التوفير، لم تُطبع هذه الوثيقة. لذا، يُرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



أولاً- لمحة عامة

1- ما زالت أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 هي محور التركيز والبوصلة الرئيسيين للمجتمع الدولي في الوقت الذي يواجه فيه مواجهة النكسات الكبرى الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في نهاية السنة الأولى من "عقد العمل". ومن خلال إيجاد فرص العمل والابتكار وتطوير تكنولوجيات الإنتاج الجديدة الأكثر مراعاة للبيئة، يمكن للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة أن تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق الغايات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المنبثقة من أهداف التنمية المستدامة.⁽¹⁾

ثانياً- المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي

2- على الصعيد العالمي، شاركت اليونيدو في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (المنتدى السياسي) لعام 2021 وعنوانه "التعافي المستدام والمرن من آثار جائحة كوفيد-19 على نحو يعزز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة: بناء مسار شامل وفعال لتحقيق خطة عام 2030 في سياق عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة". وأتاح المنتدى السياسي لعام 2021، لدى استعراض أهداف التنمية المستدامة 1 و2 و3 و8 و10 و12 و13 و17، فرصة لليونيدو لتسليط الضوء على جهودها الرامية إلى إعادة البناء بشكل أفضل من خلال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة من خلال التعافي المراعي للبيئة والاقتصاد الدائري والرقمنة.

3- وقادت اليونيدو عملية صياغة موجزين للسياسات بشأن الترابط بين الهدفين 7 و9 والهدفين 7 و12 من أهداف التنمية المستدامة، من خلال مشاركتها كعضو في الفريق العامل التقني التابع لهيئة الأمم المتحدة للطاقة. ولم يقدم مجلس التنمية الصناعية مدخلاته إلى المنتدى السياسي عام 2021.

ثالثاً- دعم الإنجازات التي تسهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

4- واصلت اليونيدو، بصفتها الوكالة المسؤولة عن المؤشرات الستة المتصلة بالصناعة في إطار الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة، القيام بدور هام في الجهود الدولية الرامية إلى تلبية الاحتياجات من البيانات التي يتطلبها إطار عمل أهداف التنمية المستدامة، بسبل من بينها مشاركتها في الاجتماع المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المشترك بين الوكالات وأفرقة الخبراء. ودعماً للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة، أنشأ منير اليونيدو للتطبيقات الصناعية أداة تتبع الصناعة فيما يخص الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة (SDG 9 Industry Tracker)، وهي أداة لرصد التقدم الذي تحرزه البلدان في مجال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.

5- وواصلت المنظمة تطوير القدرات الوطنية على تجميع الإحصاءات عن الصناعة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة، والمساواة بين الجنسين، والبيئة، والاقتصاد الرقمي. وفي شباط/فبراير 2020، نشرت اليونيدو تقريراً عن أهمية التنمية الصناعية لرفاه السكان عنوانه How Industrial Development Matters to the Well-Being of the Population يعرض أدلة على الترابط بين الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة وسائر أهداف التنمية المستدامة.

6- وما زال تعزيز الشراكات القائمة وإقامة الشراكات الجديدة (الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة) نهجاً أساسياً تتبناه اليونيدو. وواصلت المنظمة توسيع نطاق مشاركتها مع المؤسسات المالية الدولية من خلال

(1) انظر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 2020. *Industrialization as the driver of sustained prosperity*، فيينا.

مساعدة دولها الأعضاء في جهودها الرامية إلى صياغة وتنفيذ عمليات استثمار إنمائية تمويلها تلك المؤسسات. وفي عام 2020، دعمت اليونيدو الحكومات لتنفيذ عملية طوارئ كوفيد-19 التي تمويلها مؤسسات مالية دولية، وتشمل دعماً مقدماً من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وبنك التنمية الأفريقي.

7- وتخرط اليونيدو حالياً أيضاً في شراكات مع قطاع الأعمال مع أكثر من 100 كيان في أكثر من 55 بلداً في جميع أنحاء العالم، للاستفادة من خبرات القطاع الخاص وما لديه من تكنولوجيا وموارد للنهوض بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وتساهم اليونيدو بنشاط في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من خلال إعداد استراتيجيات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق منظومة الأمم المتحدة ونشر المعارف وأفضل الممارسات في هذا المجال.

8- ومن الناحية البرنامجية، جار حالياً تنفيذ برنامج الشراكات القطرية، الذي يدعم مشاريع البنى التحتية الصناعية الضخمة في 11 بلداً.⁽²⁾ وما زالت هذه البرامج، التي تدعم مبادرات التنمية مثل إنشاء مجتمعات زراعية صناعية متكاملة في إثيوبيا وأقطاب زراعية في السنغال، بمثابة محفزات لتعبئة الاستثمارات العامة والخاصة لصالح المبادرات الوطنية ذات الأولوية والمساهمة في تحقيق التحول الهيكلي وإيجاد فرص العمل.

9- وتساعد تدخلات اليونيدو الإنمائية المضطلع بها لزيادة إمكانية الحصول على التكنولوجيات المتقدمة، بما في ذلك سلاسل كتل البيانات وإنترنت الأشياء، في بلدان نامية مثل غانا وكينيا وناميبيا، على تحسين إمكانية التتبع والجودة في سلاسل القيمة الزراعية الصناعية، وتحسين فرص الحصول على الطاقة المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي. وفي السياق الزراعي الصناعي، واصلت اليونيدو تنفيذ تدخلات لزيادة القدرات في مجال تنظيم المشاريع والقدرات التقنية لقطاعات السكان المهمشة، بما يشمل النساء والشباب وسكان الريف واللاجئين. وقد وفرت الأنشطة المحددة الهدف المضطلع بها في تونس والسنغال والعراق وغينيا ومالي ومدغشقر، على التوالي، 1400 فرصة عمل و120 شركة ناشئة، كثرة منها تقودها نساء، ودربت ما يصل إلى 500 امرأة في عام 2020.

10- وما فتئت اليونيدو تدعم البلدان النامية في اعتماد مبادئ وممارسات الاقتصاد الدائري بوصفها حلاً عملياً للتجديد بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المختلفة، ولا سيما الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة (الصحة)، والهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة (المياه النظيفة)، والهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة (الطاقة الميسورة التكلفة والنظيفة)، والهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، والهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة (الاستهلاك والإنتاج المسؤولين)، والهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة (العمل المناخي)، والهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة (الحياة على البر).

11- وبناء على طلب المؤتمر العام، تعقد اليونيدو مشاورات بشأن الاقتصاد الدائري لكي تتناول الدول الأعضاء بشأن سبل تعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الدائري، وتحديد التحديات وإيجاد الحلول في هذا الصدد. وتستخلص هذه المشاورات العالمية قرارات قابلة للتنفيذ مما تتخذه أجهزة تقرير السياسات بغرض دفع ما تضطلع به اليونيدو ودولها الأعضاء من عمل في مجال الاقتصاد الدائري داخل العمليات الحكومية الدولية، مما يعزز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وعلاوة على ذلك، دخلت اليونيدو في شراكة مع المفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتأسيس التحالف العالمي المعني بالاقتصاد الدائري والكفاءة في استخدام الموارد. ومن أجل زيادة الإجراءات العملية المتخذة على أرض الواقع، ما فتئت اليونيدو توسع حافظة أنشطتها المتعلقة بالاقتصاد الدائري، التي تشمل جوانب مثل المجتمعات الصناعية المراعية للبيئة، والكيمياء الخضراء، والإدارة المستدامة للنفايات، وإيجاد فرص العمل الخضراء، والابتكار وتنظيم المشاريع في مجال التكنولوجيا النظيفة.

(2) إثيوبيا وبيرو وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وزامبيا والسنغال وقيرغيزستان وكمبوديا وكوت ديفوار ومصر والمغرب حتى نيسان/أبريل 2021.

12- وتشترك اليونيدو، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، في قيادة الفريق العامل المواضيعي المعني بالابتكار والتكنولوجيا والبيانات في التحضير للحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة، الذي سيعقد الأمين العام للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2021. ومن شأن التوسع الذي أُجري مؤخراً في برنامج اليونيدو العالمي للابتكار في مجال التكنولوجيا النظيفة لضم بلدان شريكة جديدة، أن يساهم في تحقيق الأهداف 7 و9 و13 من أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز التكنولوجيات ونماذج الأعمال التجارية المبتكرة المتصلة بالمناخ والطاقة النظيفة.

13- ومع شروع المنظمة في عامها الثاني من تنفيذ استراتيجيتها للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للفترة 2020-2023، فإنها تسير على الطريق الصحيح لتحقيق هدفها المتمثل في ضمان إسهام برامج ومشاريع اليونيدو إسهاماً كبيراً في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة). واستمر التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وحكومات السويد وفنلندا والنرويج في عام 2020 من خلال منتدى فيينا للمناقشة لعام 2020، الذي تناول إدارة الأزمات على نحو مراعى للاعتبارات الجنسانية في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

14- وتشمل العمليات الداخلية التي تدعم وتعزز فعالية المنظمة، مما يساهم في تحقيق فعالية البرامج بهدف تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الأنشطة التالية:

(أ) أبرم مكتب اليونيدو للشؤون القانونية في عام 2020 وتفاوض بشأن أكثر من 70 اتفاقاً وترتيباً مع حكومات ومنظمات دولية ومنظمات وطنية وغيرها من الكيانات. وتتعلق غالبية هذه الاتفاقات والترتيبات بأنشطة التمويل والتعاون التي تضطلع بها المنظمة دعماً للدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق خطة عام 2030؛⁽³⁾

(ب) استجابة لطلب الدول الأعضاء إلى المدير العام بتكثيف جهود المنظمة لتعبئة موارد مالية كافية، قامت اليونيدو في عام 2020 بتعميم جهودها في مبادرة "استرداد التكاليف بالكامل" تعميماً كاملاً بغرض زيادة قدراتها والتصدي لبعض من ضيق الموارد المالية الذي تواجهه في ميزانيتها العادية. وتحقق مبادرة استرداد التكاليف بالكامل نتائج مالية ملموسة من خلال تعبئة 2.3 مليون يورو من الإيرادات التشغيلية لعام 2020 وستواصل توفير موارد إضافية في البرنامج والميزانيتين للفترة 2022-2023؛

(ج) تقوم المنظمة حالياً باستحداث منح وأدوات وآليات مالية ستتمكنها من الحصول على موارد مالية جديدة وزيادة تنوع شركائها في التمويل. وسيوسع ذلك نطاق المشاركة مع الشركاء والمانحين الجدد مثل الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف، والصندوق المشترك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومرفق البيئة العالمية، والاتحاد الأوروبي.

رابعاً - الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

15- لعل المجلس يود أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.

(3) انظر التذييل زاي من تقرير اليونيدو السنوي لعام 2020.